

الأصول في النحو

فالوجه الأول : هو الذي قد ذكرت من دخولها على الإسم الظاهر النكرة وعملها فيه وفي صفته الجر .

والوجه الثاني : دخلوها على المضمرة على شريطة التفسير فإذا أدخلوها على المضمرة نصبوا الإسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمرة فيقولون : رَبُّـهُ رجلاً والمضمرة هنا كالمضمرة في (نعم) إذا قلت : نعم رجلاً زيد إلا أن المضمرة في (نعم) مرفوعة لأنه ضمير الفاعل وهو مع رَبُّـهُ مجرور وإنما جاز في رَبُّـهُ وهي لا تدخل إلا على نكرة من أجل أن المعنى تؤول إلى نكرة وليس هو ضمير مذكور وحق الإِضمار أن يكون بعد مذكور ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير وليس ذلك بمطرد في كل الكلام وإنما يخصون به بعضه فإذا فعلت ذلك نصبت ما بعد الهاء على التفسير فقلت : رَبُّهُ رجلاً وهذه الهاء على لفظ واحد وإن وليها المذكر أن المؤنث أو الإثنين أو الجماعة موحدة على كل حال .

الوجه الثالث : أن تصلها فتستأنف ما بعدها وتكفها عن العمل فتقول : ربما قام زيد وربما قعد وربما زيد قام وربما فعلت كذا ولما كانت رب إنما تأتي لما مضى فكذلك ربما لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان قالوا : في قوله : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) أنه لصدق